

## طبيعة الثقافة السياسية في الجزائر في ظل التعديل الدستوري 2020 *The nature of political culture in Algeria under the 2020 constitutional amendment*

تاريخ القبول: 2024/05/29

تاريخ الإرسال: 2023/12/23

تعمل الثقافة السياسية في الجزائر على تكوين وتشكيل العديد من المؤسسات السياسية المجتمعية، وتشارك طبيعتها في تحديد المسارات التي تتجه إليها هذه الأبنية، وذلك لما لها من تأثير مباشر على قنوات وسلوكيات الأفراد والجماعات، ويسير واقع الممارسة السياسية في الجزائر وفق قواعد تدافعية غير واضحة، وغير متوازنة في كثير من الأحيان.

**الكلمات المفتاحية:** الثقافة السياسية؛ السلطة؛ الديمقراطية؛ المشاركة السياسية؛ التنمية.

### **Abstract:**

This article attempts to investigate the nature of political culture in light of the 2020 constitutional amendment from the theoretical aspect, then the legal constitutional determinants in shaping political culture as a step towards revealing the centrality of democratic values and reaching the stage of democratic consolidation through political

حاج محمد فضيلة\*  
Fadila HADJ MOHAMED  
جامعة مصطفى إسماعيل - معسكر  
University of Mustapha Stambouli-  
Mascara  
fadila.hadj-mohamed@univ-mascara.dz

### **ملخص:**

يحاول هذا المقال البحث في طبيعة الثقافة السياسية في ظل تعديل الدستوري 2020 من الجانب النظري ثم المحددات الدستورية القانونية في تشكيل الثقافة السياسية كخطوة نحو الكشف عن محورية القيم الديمقراطية وبلوغ مرحلة الترسخ الديمقراطي عن طريق المشاركة السياسية.

participation.

Political culture in Algeria works to create and shape many societal political institutions, and its nature participates in determining the paths towards which these structures are heading, because of its direct impact on the convictions and behaviors of individuals and groups. The reality of political practice in Algeria proceeds according to unclear, unbalanced, defensive rules. Often.

\* - المؤلف المراسل.

**Keywords:** Political culture; participation; development.  
power democracy; political

### مقدمة:

- تُبنى الثقافة تبعاً لما ينتهجه مجتمع ما من قيم واتجاهات وسلوكيات يتأثر ويؤثر فيها، وتتفاوت الثقافة السياسية بين المجتمعات والأفراد، لتشمل الثقافة السياسية الولاء والالتزام والشرعية والمشاركة والسياسة والحكم والدولة.

تعد الثقافة السياسية من المتغيرات الأساسية لبناء مجتمع مشارك وفعال في الحياة السياسية نظراً لما تحويه من قيم الديمقراطية التشاركية، حيث تحتل الثقافة مكاناً هاماً بين العلوم الأساسية والتطبيقية وتزايدت هذه الأهمية للعلوم الاجتماعية والتخطيط الواقعي نظراً للتفاعلات المختلفة بين أنشطة التنمية والتطور وحدثة العالم.

- الإشكالية: ما طبيعة الثقافة السياسية في الجزائر في ظل التعديل الدستوري 2020؟ وكيف ساهمت الثقافة السياسية (المتغيرات الأساسية) في

### ترسيخ قيم الديمقراطية؟

- أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال أهم التطورات التي عرفها المجتمع كفترة انتقالية مليئة بالتغيرات والتفاعلات الثقافية، ولذا يتم معالجة الإشكالية من خلال العناصر التالية:

المحور الأول: الإطار النظري لمفهوم الثقافة السياسية.

المحور الثاني: البعد الثقافي- السياسي لدى السلطة الحاكمة في الجزائر.

المحور الثالث: المنظومة القانونية الجزائرية في ظل التعديل الدستوري 2020.

### - منهجية الدراسة:

**المنهج المتبع:** الوصفي التحليلي من خلال أسلوب الاستنباط الذي يقوم على استنتاج أفكار معينة من ظاهرة عامة، بمزج التحليل الواقعي بين التشخيص والمعالجة، وتمت الاستعانة بالعديد من الدراسات والبحوث والتقارير والمراجع المختلفة التي ساعدتنا في تحليل الأفكار وربطها مع بعضها البعض بصورة منطقية



وعلمية، والتي أوصلتنا الى خلاصات ونتائج علمية في مجال الثقافة السياسية ودورها في البرامج السياسية في المجتمع الجزائري.

- اقتراب نظرية النظم: يبين مخرجات ومدخلات تأثير الثقافة السياسية على المجتمع الجزائري.

- اقتراب الثقافة السياسية: إذ تحدد الثقافة السياسية السلوك السياسي، باعتبارها المتغير المستقل الذي يؤثر على النظام السياسي أو السلوك السياسي باعتباره متغيرا تابعا.

- مقارنة الموقف: وهو يتعلق بالفرد، وفي كل مجتمع نجد "أدوارا" و"مراكزا"، ولكن أساس تكوينها وصيغها تختلفان من ثقافة إلى أخرى، وفي كل مركز اجتماعي هناك علامات تؤدي إلى قيام السلوك العادي ومعنى ذلك أن الموقف ليس مجرد فعل ولكنه في واقع الأمر توقعات للفعل، ذلك لأنه عندما نشترك في أي موقف اجتماعي طبيعي، فإننا نتوقع مقدما للسلوك الذي يصدر عن الآخرين، ولذلك فإن توجيه هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة من الدول "وحدات" تعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إراداتها عبر سلوك سياسي خارجي.

### المحور الأول: الإطار النظري لمفهوم الثقافة السياسية

على الرغم من إن الاهتمام بدراسة ما اصطلح على تسميته (بالتنشئة) ليس وليد الفكر الحديث، فقد اهتم أفلاطون وأرسطو ومفكري العلوم الاجتماعية من بعدهما أمثال "شارل دي مونتسكيو" و"الكسي دوتوكفيل" و"جون جاك روسو"، الذي طرح فكرة التربية المتضمنة للآداب العامة والعادات والتقاليد بموضوعات نستطيع ان ندرجها تحت موضوع التنشئة بالمعنى الحديث للمصطلح، إلا أن بالمعنى المتداول في العلوم الاجتماعية الآن، يرجع Socialization استخدام المصطلح إلى نهاية العقد

الثالث وبداية العقد الرابع من القرن الماضي، ففي عام 1940 استخدم كل من "Hوجبرن" و"نيماكوف" مصطلح التنشئة في كتابها (علم الاجتماع)، وزاد تداول الكلمة وبدأت تشق طريقها من خلال بحوث ومؤلفات علماء النفس والاجتماع والسياسة<sup>(1)</sup>.

وبعد أن تحولت كلمة (تعليم) إلى استخدام كلمة (تنشئة) بدا علماء السياسة ينظرون الى الثقافة السياسية في إطار مفهوم سياسي مع المدرسة السلوكية وبروز الاتجاه التنموي، حيث اعتبرت الثقافة السياسية كأحد المتغيرات الأساسية لتمييز مراحل تطور النظم السياسية وانتقالها من النظم التقليدية إلى النظم الحديثة وفي هذه المرحلة بدا علماء السياسة أمثال "سيدني فيربا"، "غابريال الموند"، "روي ماكرديس" في البحث عن صياغة مفهوم للثقافة السياسية وذلك بالاستعانة من علم النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا حيث شهد نقلة هامة وأساسية في المنظور الاجتماعي لا يمكن التغافل عنها، لأنها تواكب التطور العلمي الذي صاحب التغير الاجتماعي عبر عصور الفكر المختلفة، فهذه النقلة تعتبر في المقام الأول عن الانتقال من المنظور المعياري إلى منظور الملاحظ المستقل<sup>(2)</sup>.

الثقافة السياسية هي عبارة عن توزيع معين للاتجاهات والقيم والأحاسيس والمعلومات والمهارات السياسية ومثلما تؤثر اتجاهات الأفراد على ما يقومون به، فإن الثقافة السياسية للدولة تؤثر على تصرفات مواطنيها وزعمائها تجاه جميع جوانب النظام السياسي.

يقصد مورس دوفرليه بالثقافة السياسية بصورة عامة، الجوانب السياسية للثقافة، باعتبارها تشكل هي نفسها مجموعة منظمة، كما يرى أنه من الضروري أن تحدد باختصار الجوانب السياسية للثقافة، وليس من الممكن أن نضع لها مؤلفا كاملا أو فرعا متخصصا في علم الاجتماع ككل.

P.Baroud تتكون الثقافة السياسية من مجموعة معارف ومعتقدات تسمح

للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في مجاله السياسي المركب، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهر، الواعية أو غير الواعية، التي ترشده في سلوكه كمواطن على سبيل المثال أو في سلوكه كناخب أو مكلف بدفع ضريبة... الخ<sup>(3)</sup>

ويعرفها "غابريال الموند": هي مجموع التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، واتجاه دوره كفرد في النظام السياسي.<sup>(4)</sup>

والثقافة المدنية تختلف في مفهومها عن الثقافة السياسية فقد أشار "سيدني فيربا" و"غابريال الموند" إلى مفهوم الثقافة المدنية "وهي تلك الثقافة التي تجمع بين العناصر التقليدية والحديثة وتستند إلى الإقناع وإمكانية الاتفاق والاختلاف والتي تسمح بالتغيير" وتشتمل على أنماط وأبعاد مختلفة هي كالآتي<sup>(5)</sup>:

**1- الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية:** وتوجد مثل هذه الثقافات في المجتمعات التقليدية والبسيطة حيث تقل درجة التخصص إلى حد كبير وحيث يقوم الفرد بأداء أدوار متعددة في نفس الوقت، فلا توجد أدوار ووظائف سياسية متخصصة، بمعنى أن رئيس المجتمع القبلي مثلا شيخ القبيلة يقوم بأدوار سياسية دينية وبنية واجتماعية مختلفة دون أن يكون له تمييز واضح ومحدد بين هذه الأدوار والنشاطات. لذلك فإن إدراكه للجوانب المختلفة للنظام، المدخلات والمخرجات ودور الذات هو إدراك بسيط ومشوش.

**2- الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية:** توجد هذه الثقافة عندما يكون هناك إدراك لدى الأفراد بالنظام ككل وبجانب المخرجات مع غياب أو تذبذب الإدراك بجانب المخلات ودور الذات في العملية السياسية وفي التأثير على النظام السياسي أما شعور الفرد وتقييمه للنظام السياسي ومخرجاته في مثل هذه الثقافة فقد يكون شعورا وتقييما مؤيدا أو معارضا بمعنى انه قد يعتبر السلطات الشرعية وقد يعتبرها

غير شرعية.

3- الثقافة السياسية المشاركة: في مثل هذه الثقافة يكون الفرد عادة مدركا للجوانب السياسية للنظام ككل، والمخرجات والمدخلات ودور الذات في النظام السياسي. وهذا الإدراك تصاحبه مشاعر وأحاسيس معينة تجاه النظام ومكوناته هذا إلى جانب وجود نوع من التقييم والحكم على النظام ومكوناته.<sup>(6)</sup> وفي هذا الصدد قد حدد "سيدني فيربا" و"غابريال الموند" أربع مقدمات أساسية للثقافة السياسية وهي:

1- أنها تتكون من مجموعة التوجهات الذاتية تجاه العملية السياسية بين أفراد المجتمع ككل أو بين مجموعة فرعية داخل المجتمع.

2- أنها تتكون من إدراكات وأحاسيس أو مشاعر وتقييمات، فهي تشمل معلومات ومعارف ومعتقدات حول الواقع السياسي ومشاعر وأحاسيس تجاه العملية السياسية والتزامات تقييم سياسة معينة.

3- محتوى الثقافة السياسية يتحدد من خلال عملية التنشئة السياسية التي تتم خلال مرحلة الطفولة ومن خلال المؤسسة التعليمية وتعرض لوسائل الإعلام والخبرة العملية في الحياة الاجتماعية والسياسية.

4- الثقافة السياسية تؤثر على البيئة الحكومية والسياسية وعلى أداء البيئة ولكنها لا تحددها بالكامل، أن العلاقات البيئية بين الثقافة والبيئة هي علاقات متبادلة.

وهذه المقدمات المذكورة أعلاه، تعد كمدخل لدراسة خصوصية الثقافة السائدة في أي مجتمع.<sup>(7)</sup>

## المحور الثاني: البعد الثقافي- السياسي لدى السلطة الحاكمة في الجزائر

يعرف مورييس دوفرليه السلطة السياسية بقوله: أن السلطة السياسية في كل مجتمع يؤسسها الحاكمون، وعلي ذلك فهي تعني تارة سلطة الحاكمين واختصاصاتهم، وهذه وجهه نظر مادية، وتعني تارة أخرى الإجراءات التي يمارسها الحكام استنادا إلى اختصاصاتهم وهذه وجهه نظر شكلية وتعني تارة ثالثة الحكام أنفسهم.

يذهب "Jacques Maritain" جاك مارتان إلى ضرورة التفرقة بين القوة والسلطة: فالقوة هي التي يمكن بواسطتها إجبار الآخرين على الطاعة، بينما السلطة السياسية هي الحق في توجيه الآخرين وأمرهم، والتزامهم بالطاعة فتمثل السلطة الحاكمة الرشيدة أداة للديمقراطية، والديمقراطية كما يعرفها "أبراهام لنكولن" هي التسليم والقبول بتعدد النخب في المجتمع وحققها في السلطة.<sup>(8)</sup>

ويقول الدكتور محمد عبد المعز نصر: الديمقراطية ليست مجرد شكل من أشكال الحكم، فهي ليست أساسا شكلا من أشكال الحكم، فالحكم الديمقراطي يعني دولة ديمقراطية، ولكن الدولة الديمقراطية لا تعني بالضرورة حكومة ديمقراطية فالدولة الديمقراطية تتسق مع أي نوع من الحكومات ديمقراطية أوتوقراطية أو ملكية وقد تضع السلطة العليا في أيدي دكتاتورية كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الواقعية في أوقات الأزمات فيما يتصل برئيس جمهوريتها، وكما يقول "هيرنش و" إن كل ما تعنيه كلمة الديمقراطية هو أن المجتمع ككل يملك سلطة السيادة يحتفظ بالسيطرة النهائية على الأمور العامة، فالديمقراطية كشكل من أشكال الدول هي مجرد طريقة لتعيين الحكومة والإشراف عليها وعزلها.<sup>(9)</sup>

فالديمقراطية هي علاقة تكاملية بين السلطة الحاكمة والمحكومين قائمة على قيم الثقافة الديمقراطية التشاركية، والدارس لخصوصية واقع هذه العلاقة في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة، يجد أن هذه العلاقة قائمة على غياب التكامل في مظاهر الفعل بين الحاكم والمحكوم، فكل منهما يعتمد على منظومة ثقافية مختلفة نسبيا أحيانا،

وكليا أحيانا أخرى يمارس سلوكه وتصرفاته في إطارها.<sup>(10)</sup> وعليه فإن السلطة الحاكمة قائمة علي نمط الثقافة الأبوية الرعوية، فالحاكم يستند علي ممارسات سلطوية ويتخذ قراراته في العملية السياسية بمعزل عن مؤسسات المشاركة السياسية<sup>(11)</sup>، وهذا مرجعه إلى العقل السياسي العربي المشبع بمفاهيم القرابة الأبوية والتسلط على أن يقدم الحاكم، على انه الأب القائد وان جميع أفراد الشعب هم أبنائه وعلى الأبناء واجب تقديم الطاعة والولاء والخضوع له، أما بالنسبة للاب القائد فهو ينتظر من أبنائه الولاء المطلق الذي يولد سلوكيات النفاق والمديح الزائف وهي سلوكيات تتحكم في العلاقة بين الطرفين على مستوى العائلة والقبيلة والدولة.<sup>(12)</sup>

وبالإضافة الى هذه الخصوصية الثقافية التي تميز السلطة الحاكمة في الجزائر فهناك خلفية أخرى لهذه الثقافة راجعة الى عامل، الثقافة الذهنية والنفسية التي تبصم شخصية الفرد وتأثيره على الجماعة.

\* **خصوصية الجوانب النفسية والثقافية للفرد:** يتميز المواطن الجزائري بمجموعة من الخصائص الثقافية التي تبصم شخصيته وهي كالتالي:  
يرى الأستاذ "مصطفى حجازي" في كتابه القيم "التخلف الاجتماعي، سيكولوجية الإنسان المقهور" مجموعة مترابطة من السمات الشخصية العامة، التي تمثل عقبات تقف في وجه تنمية المجتمعات النامية عموما والأقطار العربية خصوصا هذه السمات النفسية تتمثل في:

- 1- الشعور بالدونية ومن هنا شيوع تصرفات المبالغة في تعظيم السيد.
- 2- اضطراب الديمقراطية وما يرتبط بها من هروب من الواقع
- 3- شيوع مشاعر الشك والحذر من الآخرين.
- 4- الميل إلى الغضب والعنف.
- 5- اضطراب منهجية التفكير كالفوضى والعشوائية.

6- العجز عن التخطيط على المستوى الفردي والرسمي.

7- الاتكالية.

8- قصور الفكر النقدي والإبداع الفكري.

9- طغيان الانفعالات مما يعطل التحرير العقلي والتكيف مع الواقع.<sup>(13)</sup>

وفي ظل وجود هذه السمات الثقافية التي تبصم ذهنية وشخصية الفرد الجزائري القائمة على رفض الاختلاف والمعارضة والرأي الآخر منذ مرحلة التنشئة وصولاً إلى تأثيره داخل الجماعة ثم داخل النظام السياسي هذا الأخير الذي انعكست بالسلب عليه وجعلته في حالة من الانسداد والانغلاق في علاقته مع المحكومين.

### المحور الثالث: المنظومة القانونية الجزائرية في ظل التعديل الدستوري 2020

#### أولاً- الديمقراطية التشاركية في ظل التعديل الدستوري 2020

نص التعديل الدستوري 2020 إدراج القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في إدارة الحكم لشؤون الدولة، وهذا من خلال تقوية القدرات المؤسسية لدى منظمات المجتمع المدني والقدرة على صياغة السياسات ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها، كما يجب الإشارة على تقويتها في مساءلة القيادات السياسية والإدارية في إطار التركيز على مبادئ الحكم الصالح كالنزاهة والشفافية لرفع مستوى أداء هذه المؤسسات غير الحكومية، وفي هذا الصدد لابد من الأخذ من التجارب الناجحة في هذا المجال من الدول الأخرى.<sup>(14)</sup>

- يعتبر الاستفتاء والانتخاب مظهر من مظاهر الديمقراطية التشاركية من خلال عدة مواد متفرقة حافظ التعديل الدستوري 2020 على أحكامها، فنصت المادة 08 في فقراتها الأولى والثالثة والرابعة على أن السلطة التأسيسية ملك للشعب، ويمارس الشعب هذه السيادة أيضاً عن طريق الاستفتاء، ولرئيس الجمهورية أن يلجأ إلى إرادة الشعب مباشرة.



كما نصت المادة 219 من التعديل الدستوري 2020 على مسالة الاستفتاء الدستوري، فيحق لرئيس الجمهورية المبادرة بتعديل الدستور، وبعد أن يصوت المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على المبادرة بنفس الصيغة حسب الشروط نفسها التي تطبق على نص تشريعي.

- ونصت المادة 222 من نفس التعديل الدستوري على أنه يمكن ثلاثة أرباع غرفتي البرلمان المجتمعين مع المبادرة باقتراح تعديل الدستور على رئيس الجمهورية الذي يمكنه عرضه على الاستفتاء الشعبي.

فالانتخاب دعامه من دعائم ومقومات المشاركة السياسية، ولقد نصت المادة 8 الفقرة 02 و 03 من التعديل الدستوري على أن يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها.

المادة 56 من التعديل الدستوري 2020 فلكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية الحق في أن ينتخب وان ينتخب.

- نصت المادة 09 من التعديل الدستوري 2020 على أن يختار الشعب لنفسه مؤسسات، غايتها..."، وهنا يظهر دور المشاركة في اتخاذ وصناعة القرارات.<sup>(15)</sup>

- الإصلاح الدستوري التشريعي: بما أن الدستور هو أساس القوانين فلا يجوز تناقضه مع نموذج النظام السياسي الذي تشده المجتمع وتصحيح الأوضاع الدستورية في الجزائر بتعديل المواد التي تتعارض مع متطلبات الديمقراطية الحقيقية.

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية.

- تحديد أشكال الحكم لما يضمن تداول السلطة بطرف سلمية.

- إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية وعدم احتكار السلطة.

- إصلاح المؤسسات والهيكل السياسية: يتمثل في مراجعة المؤسسات وقيامها على الديمقراطية المرتبطة بالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، لضمان أدائها الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القادة الفاعلة والتحديد الزمني لفترة قيامها

بمسؤوليتها.

- إطلاق الحريات: وفي هذه الحالة لابد من إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، ما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية بعرض برامجها من خلال الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية. كما يفرض إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وتكوين النقابات والاتحادات التطوعية مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي لضمان حريتها في التمويل والحركة وضبط مشكلات التمويل الأجنبي وتعديل الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني المرتبطة بالتطور الديمقراطي وتفعيل سبل المشاركة في مظاهر الحياة السياسية.<sup>(16)</sup>

#### ثانيا- تعزيز شفافية ونزاهة العملية الانتخابية

حرص المشرع الجزائري على إحاطة العملية الانتخابية بمجموعة من الضمانات لنزاهتها وكفالة تحقيقها على اعتبار أنها ترجمة لإرادة الناخبين وآرائهم بكل شفافية وحماية حق الناخب من أي تزوير أو اعتداء عليه.

ولعل التعديل الدستوري لعام 2020 دليل على ذلك، من خلال استحداثه للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات باعتبارها مؤسسة دستورية مكلفة بالإشراف والرقابة على مختلف العمليات الانتخابية وتنظيمها من بدايتها إلى غاية إعلان النتائج الأولية.

وصولا إلى الأمر 01-21 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات الذي ألغى القانون العضوي 07-19 المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وكذا القانون العضوي 08-19 ل يتم توحيد القواعد الناظمة للعملية الانتخابية في قانون واحد وهو الأمر 01-21<sup>(17)</sup>.

- تمتع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالاستقلالية: وتتجسد مظاهر الاستقلالية العضوية في تمكين أعضاء السلطة المستقلة من أداء مهامهم بعيدا عن



أي تأثير من سلطة التعيين وغير خاضعين لأي رقابة رئاسية كانت أم وصية وإنما يخضعون لمبادئ سيادة القانون، والشفافية والنزاهة والإدارة السليمة للعملية الانتخابية.

لقد تضمن قانون الانتخاب مجموعة من الصلاحيات التي منحت للسلطة المستقلة لضمان شفافية ونزاهة العملية الانتخابية، سواء عند تحضير أو تنظيم أو تسيير أو الإشراف على العملية الانتخابية، وتظهر صلاحية السلطة المستقلة لضمان شفافية ونزاهة الانتخابات من خلال فرض رقابة على إيرادات ونفقات الحملة الانتخابية، وذلك بإنشاء لجنة لمراقبة تمويل الحملة الانتخابية وقد تم إلحاقها بالسلطة المستقلة.<sup>(18)</sup>

### خاتمة:

- تنظم الثقافة السياسية عمل وسلوك وآراء الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد ومدى تفاعلهم مع الأنظمة الحاكمة. كما تخلق حالة انسجام بين الحاكم والمحكوم، ليصبحا أكثر مرونة من أجل استقبال أي برنامج ومشروع وتنفيذ أي سياسة تتناسب ومجتمعهم.

- بالرغم من عملية الانفتاح السياسي أو ما يعرف بعملية التحول الديمقراطي الذي ساهم في تشكيل قيم وأفكار جديدة، إلا أن مسألة الثقافة السياسية في الجزائر بقيت عالقة بمسألة استمرارية الانقسامات على مستوى علاقات القوى السياسية وتباين وجهات النظر الأيديولوجية، وهذا ما أبرزته طبيعة الممارسات السياسية التي اتسمت بتفاهم الولاءات الحزبية والجهوية.

- بقاء النظرة الضيقة لمفهوم طبيعة المجتمع والدولة والتي ساعدت في جعل مختلف الفاعلين من مؤسسات (أحزاب، جمعيات، الإعلام) ضعيفة وغائبة في إعادة ترتيب قواعد اللعبة السياسية، وبقاءها صورة تابعة لنظام الحكم القائم، بالرغم من مختلف

التغييرات الدستورية والقانونية عبر مختلف مراحل الحكم، وهذا ما انعكس بالسلب على تراجع الممارسة الانتخابية، وعدم اكتراث المواطن بالحملات الانتخابية، رغم تجنيد السلطة لذلك نتيجة التنشئة والتكوين السياسيين المكونة والمشكلة للوعي السياسي للمواطن الجزائري الناخب، مما يجعله لا يساهم في أداء هذا الواجب بكل ثقة واقتناع.

- تعطي الديمقراطية التشاركية للمواطن سلطة المشاركة وترسيخ رأيه فيما يخص الأمور المحلية، ومشاركته في أخذ القرار ويتدخل في السياسة المحلية، وهذا حتى خارج المدة الانتخابية.

- وضع ترسانة قانونية خاصة بالديمقراطية التشاركية وكيفية تطبيقها، وتفعيلها في كل المؤسسات والهيئات والمرافق العامة في الدولة.

### الهوامش والمراجع:

- (1) - مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: جامعة السابع من أفريل الزاوية، 2007، ص 156.
- (2) - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 95.
- (3) - علي بن طاهر، الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر: 1989-1992، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2000، ص 16.
- (4) - المرجع نفسه، ص 17.
- (5) - غابريال الموند وآخرون: ترجمة محمد زاهي بشير المغربي، "السياسة المقارنة إطار نظري"، بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط 1، 1996، ص 103.
- (6) - فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة (منظور كلي في البنية والتحليل)، ط 1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011، ص 202-203.
- (7) - بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية: دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقتراحات، الجزائر: كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، 2011، ص 16-164.
- (8) - مولود زايد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 79.
- (9) - مجذوب عبد المؤمن، "الثقافة الديمقراطية في المجتمع المدني للمنطقة العربية من خلال خصائص ومؤشرات"، مداخلة القيت في المنتدى الدولي حول، "الثقافة الديمقراطية والعملية السياسية في المنطقة العربية" كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة. (13-15 ديسمبر 2011)



- (10)- خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2002، ص 131.
- (11)- جبرائيل الموند، وحي بنجهام باول الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص 894.
- (12)- سعد غالب ياسين، "نقد العقل السياسي العربي تقديس المذنب"، مجلة إضافات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الثاني، ربيع 2008، ص 208.
- (13)- طاشمة بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص ص 144-145.
- (14)- وسيم حرب وآخرون، "إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية"، بيروت، د.د.ن، 2010، ص: 199.
- (15)- مديحة بن ناجي، مدى تكريس الديمقراطية التشاركية في التعديل الدستوري 2020، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص 131.
- (16)- جميلة قدودو، ضمانات ممارسة الحريات السياسية خلال الظروف الاستثنائية في الجزائر -قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أفلو، الأعواط، المجلد 4، العدد 2، 2021، ص 170.
- (17)- إلياس بودريالة، عمر زرقط، الضمانات القانونية الجديدة لنزاهة العملية الانتخابية وفقا للامر 01-21، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، لعدد 3، 2021، ص 313.
- (18)- حيدور جلول، ضمان شفافية ونزاهة الانتخابات على ضوء الأمر رقم 01-21 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 01، ص 2431.